الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-09

الخبر
EL KHABAR

لأن لها علاقة مباشرة مع حياة المواطنين

حزب العمال يشرع في التحضير للمحليات

● قررت اللجنة المركزية لحزب العمال، في دورتها العادية، الشروع في العملية القانونية المتعلقة بالتحضير المادي للانتخابات المحلية المسبقة التي ستجرى يوم 27 نوفمبر المقبل "طبقا لتقاليد الحزب".

قرار التحضير للانتخابات المحلية المقبلة، تم الإعلان عنه في ختام الدورية العادية التي افتتحت يوم 3 سبتمبر الجاري، وحسب ما جاء في بيان للحزب، أمس، فإن النقاش حول استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات المحلية "كان محورا لمناقشة عميقة جدية مسؤولة وهادئة آخذا بعين الاعتبار خطورة الوضع العام في البلاد وأولويات ومعاناة أغلبية الشعب". واعتبرت اللجنة المركزية بأن المجرى السياسي والاجتماعي التقهقري، يطرح كضرورة حيوية تنظيم مقاومة وتعبئة العمال والشباب والفئات الواسعة دفاعا عن مكاسب وإنجازات الاستقلال الوطني المهدد بالتصفية، وبالتالي دفاعا عن الأمة "مما يوحي أن

لويزة حنون

من جهزة كالي

الحزب سيكون حاضرا في الاستحقاقات من هذا المنطلق خلافا للموقف المبدئي المقاطع لمسار الانتخابات (الرئاسيات والتشريعيات الأخيرة). علما أن الحزب أوضح أن لجنته المركزية لاحظت في نهاية أشغالها أنه لم يسبق لنقاش حول المشاركة أو عدم المشاركة في اقتراع، أن أخذ هكذا منحى مترجما مدى تعقيد الوضع". وفي الشأن ذاته، أشار "العمال" أن الأدلة والبراهين السياسية التي ترافع من أجل المشاركة مثلها مثل الأدلة والبراهين التي ترافع لعدم المشاركة وكلها مؤسسة وشرعية وتنطلق من نفس الانشغالات. وبمنطق براغماتي وتكتيكي، ارتأت اللجنة المركزية، أن مصلحة الحزب كانت أيضا مطروحة في النقاش فيما يتعلق بـ "تقديمه الدعم السياسي للأغلبية المجنّدة دفاعا عن شروط بقائها وبالتالي عن القواعد المادية للأمة" على خلاف غرفتي البرلمان اللتين "تشكلان حزام الوصل أو الواسطة لتمرير سياسات الجهاز التنفيذي".

وفي نظر حزب لويزة حنون، الجماعات المحلية، خاصة منها المجالس البلدية، لها علاقة مباشرة مع حياة المواطنين والمواطنات الذين يمكنهم أن يسائلوا المنتخبين المحليين وأن يتجندوا لتوجيه مطالبهم ومتطلباتهم لهم" دون إغفال أن "اللجنة المركزية وفي احترام المواقف التي تم التعبير عنها، قررت أن تحيل النقاش حول مسألة الانتخابات على قواعد الحزب ومع المواطنين والمواطنات آخذا بعين الاعتبار التطورات التي ستحدث في البلاد". وترى التشكيلة السياسية ذاتها، أن مسألة الانتخابات "تكتيكية وهي لا تمس بمبادئ الحزب باستقلاليته تجاه النظام ومنظومة الحكم والسلطة القائمة". ولهذا "اللجنة المركزية كلفت المكتب السياسي بمهمة تأطير النقاش والسهر على تحقيق الأهداف المسطرة في نهاية الأشغال في المجالات السياسية والتنظيمية، تعتبر أن النقاش حول الانتخابات المحلية يكتسي طابعا سياسيا حصريا".

ح. أحمد

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

لتفادي تجربة الانتخابات التشريعية

أحزاب تبحث عن تحالفات وأخرى تسابق الزمن لجمع التوقيعات

تسابق الأحزاب السياسية الزمن لضمان المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة، وبينما تتجه بعضها نحو عقد تحالفات لدخول معترك هذا الاستحقاق والتغلب على عائق جمع التوقيعات التي يشترطها القانون بالنظر لتجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة، تشكو أخرى من بطء عملية سحب استمارات اكتتاب التوقيعات في بعض الولايات.

بعد عشرة أيام عن استدعاء رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الهيئة الناخبة لإجراءات الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر القادم تسابق الأحزاب السياسية الزمن من أجل التحضير الجيد لهذا الموعد الانتخابي الهام، و بخاصة وأنه ثاني تجربة لها في ظل الأحكام الدستورية الجديدة و قانون الانتخابات الجديد.

وقد أظهرت تجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة عدم قدرة العديد من الأحزاب- خاصة ذات الامتداد الشعبي المحدود- على جمع التوقيعات التي يشترطها القانون، وعليه تحاول بعض هذه الأحزاب عدم تكرار التجربة السابقة و التحضير الجيد للموعد القادم حتى تتمكن من تجاوز عتبة التوقيعات التي كانت وراء سقوط العديد من القوائم.

وفي هذا الصدد كشف رئيس حزب جيل جديد، جيلالي سفيان، عن اتصالات مع أحزاب أخرى لعقد تحالف يمكن من خلاله جمع التوقيعات المطلوبة وبالتالي ضمان دخول معترك الانتخابات المحلية ليوم 27 نوفمبر القادم.

ورفض جيلالي سفيان في تصريح "للنصر" أمس الكشف عن الأحزاب التي يربط معها اتصالات بخصوص مسألة التحالف في الوقت الراهن، واكتفى فقط بالتأكيد على وجود اتصالات وتحرك ستظهر نتائجه في ظرف أسبوع أو عشرة أيام، سواء أكانت إيجابية، أي كللت بعقد التحالف، أو فشل هذا المسعى.

وأضاف أنه سيتم الاتصال بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات للحديث حول عدة مسائل تتعلق بالانتخابات القادمة. وحول ما إذا قرر حزب جيل جديد المشاركة في المحليات رد ذات المتحدث بأن الحزب مبدئيا سيشارك في الاستحقاق الانتخابي القادم لكن القرار النهائي سيعرف في 18 سبتمبر الجاري بمناسبة عقد دورة المجلس الوطني للحزب.

من جانبه أكد، جمال بن عبد السلام، رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة أن حزبه سيدخل العملية الانتخابية تلبية لرغبة المناضلين والمنخرطين وقد بدأت قواعد الحزب في التحرك والشروع في عملية سحب استمارات اكتتاب التوقيعات، ولفت بهذا الخصوص إلى أنه بعد أيام عن استدعاء الهيئة الناخبة من طرف رئيس الجمهورية فإنه يلاحظ غياب الاستمارات في الكثير من الولايات حتى الآن.

وعليه دعا مندوبيات السلطة الوطنية للانتخابات إلى ضرورة تجنب بعض النقائص التي سجلت خلال الانتخابات التشريعية الماضية والعمل من أجل توفير كل الظروف حتى يتمكن المترشحون أحزابا وأحرارا، من المشاركة في هذا الموعد السياسي.

و أقر المتحدث بصعوبة جمع التوقيعات التي يفرضها القانون خاصة بالنسبة للأحزاب الصغيرة،وقال إن العملية ستكون أصعب مما كانت عليه خلال الانتخابات التشريعية لأسباب موضوعية، فمثلا خلال التشريعيات فرض القانون على الأحزاب جمع 25 ألف توقيع في 23 ولاية على الأقل للمشاركة في الانتخابات وطنيا، أما اليوم فإنه بحساب عدد البلديات وعدد المقاعد في كل بلدية نجد أن كل حزب يريد المشاركة في الانتخابات المحلية على مستوى العاصمة- كمثال- مطالب بجمع 70 ألف توقيع، لأن القانون يفرض جمع 35 توقيعا عن كل مقعد يراد شغله، و20 توقيعا في البلديات التي تقل الكثافة السكانية فيها عن 20 ألف نسمة.

وبرأيه فإن مشاركة عدد أكبر من القوائم في بلدية واحدة سيؤدي بالضرورة إلى تكرار التوقيعات وهو ما سيسقط الكثير من القوائم عند مرورها على غربال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ونشير أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أعلنت قبل أيام بداية عملية سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الخاصة بالانتخابات المحلية، وفي أطار تسهيل الأمور على المترشحين للمحليات القادمة صدر في الجريدة الرسمية تعديل لقانون الانتخابات الحالي، عدلت بموجبه المادة 318 في الفقرة المتعلقة بشرط جمع التوقيعات في البلديات ذات الكثافة السكانية غير الكبيرة، وهذا بالتأكيد على أنه يجب على قائمة المترشحين المقدمة سواء تحت رعاية حزب سياسي أو بصفة مستقلة بالنسبة للبلديات التي يساوي عدد سكانها أو يقل عن 20 ألف نسمة أن تدعم على الأقل بعشرين توقيعا من ناخبي البلدية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله بدلا عن 35 توقيعا التي فرضها القانون المعدل في مارس الماضي.

إلياس -ب

الشعب

الرئيس تبون يفي بالتزاماته السياسية

المحليـــات..استكمـال التّغيير المؤسّســاتي

انطلقت التحضيرات الفعلية، لتنظيم الانتخابات المحلية المسبقة، في موعدها المحدد بـ 27 نوفمبر المقبل، والتي سيكتمل بموجبها مسار التغيير المؤسساتي للبلاد، في وقت ينتظر أن يصل جيل جديد من المنتخبين للمجالس البلدية والولائية، في إطار ما يضمنه القانون لتعزيز مشاركة الشباب والجامعيين في الحياة السياسية.

حمزة محصول

يكاد قطار التغيير السياسي العميق للمجالس المنتخبة، أن يصل إلى محطته النهائية، وفق الأجندة التي حددها الرئيس عبد المجيد تبون. فبعد تعديل الدستور، وتجديد المجلس الشعبي الوطني، سيأتي الدور قريبا على الانتخابات المحلية المسبقة.

ووفق لمرسوم رئاسي موقّع في 30 أوت الماضي، تم استدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء المجالس البلدية والولائية، في 27 نوفمبر المقبل، بعد إجراء تعديلات على القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات وقانون البلدية.

وبموجب هذه التعديلات، تمنح السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ترخيصا للقوائم التي لم تتمكن من تحقيق المناصفة، كما سيقلّص عدد التوقيعات بالنسبة للبلديات التي يساوي عدد سكانها أو يقل عن 20 ألف نسمة، إلى 20 توقيع بدل 35 لكل مقعد من المقاعد المطلوب شغلها.

وكما في الانتخابات التشريعية، ستجرى هذه الاستحقاقات الهامة، وفق نظام الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وبالتالي إسقاط نفوذ رأس القائمة، والذي كان العامل الرئيسي لتسلل المال السياسي للعمليات الانتخابية.

وتكيفا مع هذا النظام الجديد، جرى تعديل قانون البلدية رقم 11/10 الصادر سنة 2011، ومس المواد 64 و65. وقلصت مدة استدعاء وتنصيب منتخبي المجلس الشعبي البلدي من قبل والي الولاية من 15 يوما إلى 08 أيام.

وأحدث التعديل تغيير جوهريا في طريقة انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي، فبعدما كان يعين في المنصب «متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات»، سيتم «انتخاب رئيس البلدية من قبل أعضاء المجلس الفائزين».

وتنص المادة 64 مكرر على أن: «يجتمع المجلس الشعبي البلدي تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنا قصد انتخاب رئيسه خلال الخمسة (5) أيام التي تلي تنصيب المجلس». وتضيف بأن يشرف مكتب مؤقت على الانتخاب «ويتشكل من المنتخب الأكبر سنا ويساعده المنتخبان الأصغر سنا، على أن يكونوا غير مترشحين، حيث يستقبل هذا المكتب المؤقت الترشيحات لانتخاب الرئيس ويقوم بإعداد قائمة المترشحين».

3 معايير لانتخاب رئيس البلدية

يحدّد التعديل 3 معايير لانتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي من قبل المجلس، وهي أن «يقدم المترشح للانتخاب من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد»، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، «يمكن للقائمتين الحائزتين 35 بالمائة على الأقل من المقاعد تقديم مرشح».

وفي حالة عدم حصول أي قائمة على 35 بالمائة على الأقل من المقاعد، يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها، على أن يكون الانتخاب سريا ويفوز صاحب أغلبية الأصوات، أو الذهاب إلى الدور الثاني في حالة التساوي أو فوز المرشح الأكبر سنا.

التغييرات الجديدة، الناجمة عن إنهاء نفوذ متصدر القائمة، جعلت من تقلد منصب رئيس البلدية، يشبه إلى حد ما انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي من قبل أعضاء المجلس. في وقت عبّر بعض المهتمين عن مخاوف بشأن احتمال وقوع انسداد من الطريقة الجديدة.

وأبدت بعض الأحزاب مخاوفها من صعوبة الوفاء بجمع التوقيع المطلوبة، والتي قد تصل في إجمالي البلديات عبر التراب الوطني 800 ألف توقيع فردي.

وبالحفاظ على شرط أن يفرد نصف الترشيحات لما دون الـ 40 سنة، وثلث القائمة من ذوي المستوى الجامعي، يتوقع أن تتغير بشكل جذري التركيبة البشرية للمجالس البلدية والولائية، ووصول جيل جديد كليا من المنتخبين المحليين، خاصة الشباب وحاملي الشهادات.

المحطّة ما قبل الأخيرة

تعتبر المحلية المقبلة المحطة ما قبل الأخيرة، في مسار تجديد المجالس المنتخبة، حيث سيليها انتخابات التجديد النصف لمجلس الأمة في ديسمبر المقبل. وكل هذا في إطار الورشة السياسية الكبرى التي استهلّها رئيس الجمهورية بتعديل الدستور، وترسيخ التغيير الجذري، انطلاقا من المؤسسات الدستورية والتمثيلية.

مسار التغيير الذي يشكل دستور نوفمبر المقبل، قاعدته الأساسية، سيستكمل أيضا، بتنصيب المحكمة الدستورية بتركيبتها الجديدة وصلاحياتها الواسعة التي تشمل الفصل في النزاعات بين المؤسسات الدستورية، وتنصيب المجلس الأعلى للقضاء، بعد صدور القانون العضوي الخاص، والذي سيجسّد إبعاد السلطة التنفيذية لأول مرة من عضوية المجلس، ويحل الرئيس الأول للمحكمة العليا محل وزير العدل كنائب لرئيس المجلس الأعلى للقضاء (رئيس الجمهورية).

وزارة العدل تطالب بتقارير حول حالات الرفض

هذه الفئـــــات المعنية بالتوقيع على استمارات المترشحيـــن

زهية رافع

وجهت وزارة العدل عبر المديرية العامة للشؤون القضائية والقانونية ومديرية الشؤون المدنية وختم الدولة، تعليمة إلى رؤساء الغرف الوطنية والجهوية للموثقين والمحضرين القضائيين محافظي البيع بالمزايدة والمترجمين التراجمة الرسميين، تدعوهم فيها إلى ضرورة المساهمة الفعالة في عملية التصديق على استمارات اكتتبات التوقيعات الفردية لصالح المترشحين لانتخاب أعضاء المجالس البلدية واللائية والتصديق عليها. وورد في التعليمة التي حملت طابع ''مستعجل'' وجب إيلاء الجدية والأهمية بغية إنجاح هذا الموعد الانتخابي، مع تقديم تقارير عن حالات رفض التصديق إن وجدت وذلك تفاديا لأي عراقيل من شأنها تعطيل عملية المصادقة على التوقيعات، أو تجاوز الآجال القانونية لتسليمها مثلما جرى في الإنتخابات التشريعية الماضية. وضمن مسعى تسهيل الإجراءات الإدارية في إطار التدابير الوقائية من فيروس كورونا، وضعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خدمات إلكترونية تسمح للمواطنين بتقديم طلباتهم عن بعد. وتشمل هذه الخدمات التسجيل الأولي في القائمة الانتخابية للبلدية محل الإقامة، طلب تغيير في القائمة الانتخابية بسبب تغيير بلدية الإقامة، طلب نسخة من بطاقة الناخب وغيرها. وحسب التعليمة ''على منسقي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالتنسيق مع القضاة ورؤساء لجان مراجعة القوائم الانتخابية البلدية، معالجة هذه الطلبات الالكترونية، بنفس الإجراء المعمول به في حال إيداع الطلب شخصيا من طرف المواطن على مستوى الأمانة الدائمة للجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية والاستلام الإلكتروني من بلدية الاقامة للطلبات الواردة عبر الأنترنت، حيث يتكفل ويسهر أمين اللجنة البلدية بمراجعة القوائم الانتخابية لكل بلدية، على الولوج يوميا إلى الشق الخاص بالطلبات الوارادة عبر النت، قصد معالجتها. وتتكون الطلبات الورادة من قبل المواطنين من وثيقة إثبات الهوية ووثيقة إثبات الإقامة، وهنا تقوم الأمانة العامة بالتحقق من المعلومات الواردة في الطلبات وترسل بعد ذلك إلى لجنة مراجعة القوائم الانتخابية، البلدية للنظر فيها مع مراعاة الآجال القانونية المحددة في هذا الشأن. وحددت المادة 6 من القرار الصادر عن السلطة المستقلة للانتخابات الضباط العموميين الذين تتوفر فيهم الشروط والمؤهلين للتوقيع على الاستمارات وهم الأمناء العامون للبلديات، الموثقون المحضرون القضائيون، محافظو البيع بالمزايدة، المترجمون، والتراجمة الرسميون مدراء التقنين والشؤون العامة، مدراء الإدارة المحلية والإنتخابات والمنتخبون، رؤساء ديوان المقاطعات الإدارية، رؤساء المصالح بمديرية التقنين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، ورؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر، والأمناء العامون للدوائر. وحسب ما ورد في المادة 7: ''يجب على الضابط العمومي، قبل القيام بإجراء التصديق التأكد من الحضور الشخصي للموقع مصحوب بوثيقة تثبت هويته، وصفة الناخب الموقع بتقديمه بطاقة الناخب أو شهادة تسجيله في القائمة الانتخابية. كما يجب على الضابط العمومي التأكد تحت مسؤوليته من أن الموقع مسجل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعينة. أما المادة 9 فجاء فيها ''تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية المختصة إقليميا بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الوطني البلدي.

معظم الأحزاب تتجه للمشاركة في المحليات المقبلة

نحو "مصالحة" الديمقراطيين مع الصندوق

تتجه العديد من الأحزاب المحسوبة على التيار الديمقراطي، التي قاطعت مختلف الاستحقاقات الماضية، إلى إعلان "مصالحة" مع الصندوق، من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة، المزمع إجراؤها بتاريخ 27 نوفمبر القادم، إذ من المنتظر أن تعلن أغلب هذه الأحزاب عن قراراتها النهائية مطلع الأسبوع القادم. وفي السياق ذاته، اتخذت جبهة القوى الاشتراكية الخطوة الأولى تجاه المشاركة في استحقاق المحليات القادمة، من خلال سحب بعض قواعدها النضالية، في عدد من ولايات الوطن، استمارات الترشح؛ حسب ما كشفته مصادر "البلاد" من بعض الامتدادات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهذا في معرض استعدادها للانتخابات المحلية المزمع إجراؤها بتاريخ 27 نوفمبر القادم. وفي هذا السياق، استدعت الهيئة الرئاسية لجبهة القوى الاشتراكية، دورة يوم الجمعة القادمة، لدراسة الملف السياسي، من بينها طرح قضية المشاركة من عدمها في المحليات القادمة، ويبدو أن الأفافاس يتجه هذه المرة إلى عدم المقاطعة ودخول غمار الانتخابات المحلية، بمبررات "تكتيكية"، في ظل ارتفاع أصوات داخل الحزب، تدعو لتجنب الوقوع في فخ المقاطعة، التي سيزيد من عزلة "منطقة القبائل"، خاصة وأن الحزب له امتدادات قوية في عدد من الولايات على غرار البويرة وبجاية وتيزي وزو. حيث يعتبر عدد من قيادات الأفافاس، أن الأخذ برأي دعاة المقاطعة مثل ما حدث في التشريعات الماضية يعد "تواطؤا مع المغامرين". وفي السياق ذاته، يتجه حزب العمال نحو المشاركة في المحليات القادمة، وإعلان مصالحته مع الانتخابات، باعتبار الاستحقاقات القادمة "من الناحية التكتيكية"، تتطلب خوض الحزب لها، وذلك في النقاش الذي كان على مستوى المكتب السياسي والأمانة الدائمة للحزب، التي اختلفت فيها الآراء، بين داع للمشاركة ومطالب بالبقاء على النسق الماضي، غير أن الأغلبية تدعو لخوض غمار محليات 27 نوفمبر القادم، وذلك في انتظار انعقاد دورة اللجنة المركزية للفصل في القرار بشكل نهائي ورسمي. كما ينتظر أن يفصل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "الأرسيدي"، خلال أيام قليلة في قضية مشاركته من عدمها، في الاستحقاقات القادمة، ولا يستبعد أن يخوض الأرسيدي هذه الاستحقاقات، خاصة أن الحزب سبق أن قاطع في مواعيد سابقة التشريعيات، غير أن المحليات لم يرفض دخولها، بحجة بقائه قرب المواطن والاستجابة لانشغالاته عبر المجالس المحلية البلدية والولائية.

عبد الله نادور

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ÉLECTIONS LOCALES

REPRÉSENTATION FÉMININE

Appréhension sur le devenir politique

LA PARTICIPATION DE LA FEMME dans la vie politique et les assemblées élues demeure insignifiante et parfois même formelle. Celle-ci a, pourtant, bénéficié d'un cadre juridique approprié qui lui permet d'entrer en masse dans les élections législatives et locales, et ce, depuis la loi de 2012 qui a établi des quotas représentatifs de 30 à 40% selon les circonscriptions électorales.

Cette mesure a conduit à une augmentation significative du nombre de femmes élues, à savoir de 7,7% des sièges à l'Assemblée nationale populaire en 2007 (29 femmes) à 31,6% en 2012 (146 femmes sur 462 députés). La nouvelle loi électorale, entrée en vigueur en mars dernier, a instauré la pleine égalité avec 50% de femmes sur les listes pour les élections législatives ou locales. Ce qui a, selon le politologue Ali Rebidji, fait baisser la représentation des femmes au Parlement qui ne représente aujourd'hui que 8,35%, soit 34 députées. « Cette chute fait suite à l'adoption du principe de parité et d'égalité entre les candidats dans la nouvelle loi électorale et à l'abolition du système des quotas», relève-t-il. Pour lui, l'ancien système a conduit à l'augmentation du nombre de femmes dans les assemblées élues, malgré leur manque d'expérience et parfois même de niveau intellectuel. «Cette représentation a, d'ailleurs, suscité de vives critiques quant à leur présence, la qualité de leurs performances et leur capacité à influencer la vie politique et partisane dans la précédente Assemblée», rappelle-t-il, soulignant qu'«en dépit de ces critiques, le système de quotas est considéré comme l'un des mécanismes qui permet de surmonter les barrières et les obstacles qui entravent la participation de la gent féminine dans la vie politique». Et d'ajouter qu'«avec la nouvelle loi électorale, le choix est laissé aux électeurs qui, dans leur grande majorité, préfèrent donner leurs voix aux candidats hommes que femmes.

UNE QUESTION SOCIOCULTURELLE

Pour beaucoup, la représentation des femmes n'a pas un rôle majeur à jouer dans les institutions élues». Devant ces contraintes sociales, le politologue prévoit «un très faible pourcentages de candidatures et de représentation des femmes aux prochaines assemblées locales». Cette baisse, relève-t-il, «est d'ordre avant tout socioculturel qui nécessite une analyse politique approfondie, car elle il est étroitement lié aux traditions et aux normes sociales». Dans le détail, il explique que «la loi électorale prévoit une suspension temporaire de l'article qui stipule la parité dans les nominations comme condition d'acceptation des listes, de sorte que les partis et les listes des candidats indépendants qui ne peuvent pas atteindre la parité peuvent informer l'Autorité nationale indépendante des élections pour présenter des listes sans respecter cette condition. Ce qui signifie une réduction supplémentaire des chances des femmes».

D'après lui, «cette exception ouvre la porte à de nombreux partis et indépendants, notamment à l'intérieur du pays où la présence féminine dans la vie politique est insignifiante, d'abandonner cette obligation ou de se contenter d'une ou deux candidates sur la liste». En somme, affirme Rebidji, «la société n'est pas encore prête à faire promouvoir des figures féminines sur la scène nationale ou locale, en dépit de la position «prestigieuse» que la nouvelle Constitution accorde aux femmes». Il considère que «l'enjeu aujourd'hui pour les nouvelles députées réside dans leur capacité à imposer leurs idées et jouer pleinement leur rôle de parlementaire, contrairement à leurs anciennes collègues qui avaient peu d'influence à l'intérieur et à l'extérieur du Parlement».

■ **Assia Boucetta**

PARTIS

«Indifférence face aux candidatures indépendantes»

L'ensemble des partis politiques contactés affirment à l'unisson ne pas craindre les candidatures indépendantes lors des prochaines élections locales. Pour eux, la réédition du scénario des législatives est peu probable. Et pour cause, «le prochain scrutin requiert une véritable assise sociale». «Les candidats indépendants ne peuvent nullement nous faire peur et ne peuvent aucunement piocher dans notre électorat», soutient le président du Front national de la justice sociale, Redouane Khellif. Selon lui, le parti a nos proches soutiens et sympathisants parmi la population. «En tant que formation politique, nous travaillons et activons, politiquement parlant, durant toute l'année et nos cellules communales sont ouvertes en permanence même si on est absents des médias. Du côté de Jil Jadid, on fait part également de l'indifférence à l'égard des candidatures indépendantes. «Nous n'avons pas peur des indépendants pour la simple raison que nous sommes un parti bien structuré avec nos bases militantes», souligne le chargé de communication du parti, Habib Brahmia. Reste que pour lui, le pays a plutôt besoin d'un projet national. «Nous ne pouvons pas construire une scène politique sans les partis. A terme, il faut revenir vers les partis même s'il y a des Algériens qui souhaitent prendre part à la scène politique via des listes indépendantes», ajoute-t-il. Ahmed Chérifi, membre du bureau du MSP, note, lui aussi, qu'une formation qui détient une base sociale et un corps électoral ne doit aucunement craindre les indépendants. A ce propos, il estime qu'il y a des communes dont le sort est d'ores et déjà scellé. «Il y a des communes qui vont revenir d'emblée à des partis bien définis, mais il y a aussi d'autres dans lesquelles il y aura une concurrence», a-t-il souligné. Au Mouvement El Bina, on relève aussi la prééminence naturelle des partis sur les locales. «Les locales seront un challenge difficile pour les candidats indépendants», soutient-il. Et pour cause, «il faut être présent dans toute la wilaya, il faut avoir un parcours politique et un programme pour pouvoir briller aux yeux des citoyens. Le citoyen n'est pas dupe, il sait qu'il ne peut donner sa voix qu'à celui qui va vraiment lui régler ses problèmes au niveau local». Le président du Front national algérien, Moussa Touati, relève que ce n'est pas le caractère indépendant ou partisan qui fait pencher le citoyen vers telle ou telle candidature. «Les électeurs choisissent plutôt un programme d'action à entreprendre pour la commune une fois les candidats sont élus», précise-t-il, observant que si les partis présentent un programme, même les indépendants doivent en fournir les leurs.

■ **Fatma-Zohra Hakem**

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES À BÉJAÏA

LE FRÉMISSEMENT

LA QUESTION du scrutin des locales fait parler d'elle depuis l'annonce officielle de la date de sa tenue.

AREZKI SLIMANI

La préparation du scrutin des locales avance à Béjaïa. L'opération de révision du fichier électoral est lancée, à l'instar de l'ensemble des wilayas du pays. Le débat sur la participation connaît ses premiers frémissements, aussi bien au sein des partis politiques les plus influents dans la région que chez les citoyens. Timidement, certes, les premiers chuchotements indiquent, déjà, une évolution certaine dans les positions, comparativement au scrutin des législatives. L'unanimité quant au rejet du prochain scrutin n'est pas de mise si l'on considère les premières appréciations des uns et des autres. S'agissant de l'élection des assemblées locales, des institutions qui vont directement gérer le quotidien des citoyens, on y pense d'une autre manière.

Les visions changent. Faut-il participer ou boycotter le prochain scrutin ? C'est la première question dont on débat actuellement sur les réseaux sociaux, même de manière très timide. Entre les partisans d'une participation pour éviter l'aventure qui ouvrirait la voie aux opportunistes et ceux qui pensent qu'il est nécessaire de maintenir le cap du rejet, la question demeure posée et l'on ne tranchera pas de sitôt. Mais la tendance penche pour les défenseurs d'une participation mais pas à n'importe quel prix. En d'autres termes, l'idée de parvenir à la confection d'une liste consensuelle par commune reste le souhait d'une majorité d'électeurs, las des tiraillements qui ont toujours miné les précédentes assemblées. Un joli rêve, en somme, car cette option, inspirée par les récents événements et les pratiques désastreuses constatées dans le passé, pousse à la réflexion sur les voies et les moyens de parvenir à une stabilité locale qui favorisera l'amélioration du cadre de vie et propulsera le développent local vers l'avant.

Les préparatifs avancent bien à Béjaïa

Les plus optimistes y croient, pour l'instant. Chez les opposants, le fameux argument des prérogatives des élus locaux est le plus souvent avancé pour détruire la thèse participative. Pour eux, le maire et son assemblée ne sont que les soubassements de l'administration, sans qui rien ne peut se décider. Aussi bien chez les partisans que chez les opposants, la crainte de voir les assemblées tomber entre les mains des opportunistes est, plus que jamais, présente.

En attendant la position que prendront les partis politiques influents, le débat continue et prendra sûrement de l'ampleur dans les jours à venir, tant la question des locales relève d'une importance capitale pour les habitants. Il en est de même pour les partis politiques qui doivent maintenir leur présence dans les institutions, afin d'éviter le risque de disparaître pour toujours.

A.S